

عوامل وتداعيات انتشار الدروس الخصوصية في المجتمع الجزائري

Factors and repercussions of the spread of private lessons in Algerian society

سعيدة بن عمارة*، (جامعة سطيف 2)، s.benamara@univ-setif2.dz

2023-05-21	تاريخ القبول	2023-01-16	تاريخ الاستلام
------------	--------------	------------	----------------

ملخص

شهدت الجزائر على غرار دول العالم تناميا مستمرا لظاهرة الدروس الخصوصية في السنوات الأخيرة، حيث أصبحت تشمل جميع المستويات التعليمية، بعد أن كانت تقتصر على الأقسام النهائية في مختلف الأطوار التعليمية، وأخذت تسلب المدرسة دورها التعليمي تدريجيا، حتى أصبح التلاميذ يتغيبون عن مدارسهم ليلتحقوا بالدروس الخصوصية، ولهذا صار انتشار هذه الظاهرة يرهق جميع الأفراد سواء كانوا أولياء أو عاملين بحقلي التربية والتعليم، وهو ما دفعنا في هذه الدراسة لبحث ماهية الدروس الخصوصية وخصائصها، والعوامل التي تؤدي بكل من التلميذ وأسرته والمعلمين إلى اللجوء إلى هذه الدروس، والآثار المترتبة على انتشارها، تعليميا واجتماعيا واقتصاديا، حيث ظهر جليا نتيجة لهذه الظاهرة تدني صورة المدرسة النظامية وهيبة المعلمين، وتراجع القيم السلوكية والأخلاقية للتلاميذ، إلى جانب الأعباء المالية التي أثرت على دخل الأسر.

الكلمات المفتاحية: الدروس الخصوصية؛ المدرس الخصوصي؛ دروس الدعم.

Abstract

Algeria, like the countries of the world, has experienced in recent years a continuous growth of the phenomenon of private tutoring, as it has become inclusive of all educational levels, the school is gradually depriving its educational role and the spread of this phenomenon has become exhausting for all individuals, whether they are parents or workers in the fields of education. From this point of view, this research paper aim to examine what private lessons and their characteristics, as well as the factors, which push each pupil, the family and the teachers to resort to these lessons, and the effects of their diffusion, on the educational, social and economic levels. The consequences of this phenomenon, we note the deterioration of the image of the school, the undervaluation of teachers, and the deterioration of the behavioral and moral values of the pupils. In addition, the financial charges that affect the income of the families.

Keywords: Private tutoring; private tutor; reinforcement lessons.

تعد ظاهرة الدروس الخصوصية مشكلة تعاني منها مختلف البلدان في العالم، حيث يختلف حجمها من بلد لآخر وفقا لنوع النظام التعليمي والسياسة التربوية لكل بلد، وقد أصبحت هذه الظاهرة تشكل مصدر قلق للأولياء والقائمين على التعليم بفعل تزايد انتشارها والإقبال عليها، فهي لم تعد تعني فئة محددة، بل أصبحت تمس جميع التلاميذ في مختلف المراحل التعليمية، حيث أصبحت في نظر البعض تشكل خطرا حقيقيا على المنظومة التعليمية، ذلك لكونها تناقض غايات وأهداف التعليم التي تسعى إلى تحقيق الجودة التعليمية، وبناء شخصية التلاميذ وتزويدهم بالقيم السلوكية والأخلاقية والثقافية، باعتبار فلسفتها قائمة على الربح المادي.

وقد تزايد الطلب على الدروس الخصوصية مع تزايد الطلب على التعليم وتعدد الحياة الاقتصادية والاجتماعية، كما أن الدروس الخصوصية تعتمد على عاملي العرض والطلب، فتزداد قيمتها مع قرب أيام الامتحانات، وحسب شهرة المدرس الخصوصي أو المراكز التعليمية، وتعتبر تجارة ضخمة كونها توفر مصادر دخل إضافية للعديد من المعلمين، وتوظف العديد من الأيدي العاملة من طلاب الجامعات والخريجين الذين يبحثون عن عمل، فقد أصبحت تمثل نشاطا اقتصاديا ضخما، وتشير الأدبيات التي تناولت هذه الظاهرة أن اللجوء إلى الدروس الخصوصية تتطور بقوة في سنوات الثمانينات والتسعينات في البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء. وظهرت لأول مرة بقوة في شرق آسيا، ولاسيما في اليابان وكوريا الجنوبية أين يتلقى 9 من 10 من التلاميذ دروسا خاصة خلال مسارهم الدراسي، ثم في إفريقيا وأمريكا الجنوبية وأوروبا الشرقية (Bray, 2013,p.417).

وقد أخذت الظاهرة في الاتساع بشكل كبير، فنجد مثلا في المملكة المتحدة البريطانية أن حجم سوق الدروس الخصوصية قد بلغ عام 2012م نحو 6 مليار جنيه إسترليني سنويا (Maths , 2014, p. 2)، بينما تشير الإحصائيات في كوريا الجنوبية أن مجموع الإنفاق العام على الدروس الخصوصية قدر بنحو 18 مليار دولار عام 2014م (مصطفى، 2017، صفحة 50)، وفي فرنسا قدر حجم الإنفاق بحوالي 2.21 مليار أورو عام 2006م (Galinié & Heim, 2016)، بينما بلغ حجم الإنفاق في تركيا سنة 2004م على هذه الدروس 2.9 مليار دولار (الزيودي، 2016، صفحة 71)، أما في مصر فقد بلغ متوسط إنفاق الأسر سنة 2020م على الدروس الخصوصية حوالي 28.3% من إجمالي حجم إنفاق قدره 18549 جنيها المخصص للإنفاق على التعليم سنويا (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2021)، وقد توقع تقرير محلي الصناعة العالمية في ضوء الحاجة إلى مواكبة التدريس المدرسي، وتحسين الكفاءة الشاملة وتعزيز مستوى المعرفة والمهارة أن تصل قيمة السوق العالمية للدروس الخصوصية إلى 227 مليار دولار أمريكي بحلول 2022م (Global Industry Analysts , 2016, Inc)، وهذا نتيجة تزايد حجم إنفاق الأسر على الدروس الخصوصية.

أما في المجتمع الجزائري، فتعتبر الدروس الخصوصية من المشكلات التي طفت على سطح الحياة الاجتماعية مع نهاية سنوات التسعينيات من القرن الماضي. وبالترافق مع الإصلاحات التربوية المتتالية التي شهدتها المنظومة التربوية في الجزائر بتبني مناهج دراسية جديدة وطرق تدريس

مختلفة (كرايس و بلغازي ، 2017 ، صفحة 250)، جعلت من دروس الدعم ضرورة فعلية، حيث يحتاج بعض التلاميذ استثناءً إلى بعض المساعدة الفردية داخل مؤسساتهم للتكيف مع هذه المناهج (وزارة التربية الوطنية ، 1998 ، صفحة 13)، غير أن فشل هذه الدروس والانتقادات التي طالتها أفسح المجال للدروس الخصوصية بالانتشار: "حيث لم تعد هذه الدروس تقتصر على التلميذ الضعيف فقط، بل امتدت لتشمل جميع التلاميذ على اختلاف قدراتهم ومعارفهم، وأصبحت بديلا موازيا للمؤسسة التعليمية، الأمر الذي أفقد هذه الأخيرة، والقائمين عليها، والعاملين بها الدور المنوط بهم، هذا بالإضافة إلى الأثر السلبي على الأسر التي أخذت تخصص جانبا كبيرا من مصروفاتها لهذه الدروس" (العنزي ، 2010 ، صفحة 86)، دون أن ننسى تأثير العلاقات الاجتماعية للجماعة التربوية بهذه الدروس، حيث أثبتت دراسة (بن خيرة و حنطابلي، 2021 ، صفحة 211) أن: "ظاهرة الدروس الخصوصية كانت ولا تزال تستفحل وتنتشر بشكل لافت وفوضوي، وما يصاحبها من انعكاسات سلبية على العلاقات الاجتماعية للجماعة التربوية من أساتذة وتلاميذ وأولياء، وحتى الموظفين ومختلف الفاعلين في الحياة المدرسية، وتفشي مظاهر التوتر والكراهية والحقد وعدم الاستقرار والاتزان في الوسط المدرسي، بدل الاتزان والتكامل والتعاون بين أفراد الجماعة التربوية بمختلف الفاعلين فيها من أجل تحقيق أهدافها المنشودة من تحصيل دراسي للتلاميذ يمكنهم من مواصلة المشوار الدراسي، وتمكين المتعلمين من المعارف والمهارات والكفاءات التي تسمح لهم بالاندماج في وسطهم الاجتماعي كي يكونوا فاعلين ومفيدة لمجتمعهم، وهي أسى غايات الجماعة التربوية التي تسعى لتجسيدها في الواقع".

وقد تعزز شيوعها نتيجة للظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي مر بها المجتمع الجزائري في السنوات الأخيرة، وانتشار المدارس الخاصة، فأخذت صفة الدوام النسبي، بعد أن كانت تقتصر فقط في بداياتها على فئة تلاميذ الأقسام النهائية في مرحلة التعليم الثانوي، غير أنه بفعل التغاضي عنها بتسليم جميع الأطراف (الوزارة، والأولياء، والتلميذ، والمعلم)، وقبولها كواقع فرض نفسه نتيجة للظروف التي أوجدتها، فقد أصبحت بمثابة مدرسة موازية للتعليم العادي، تفتقد لأدنى شروط التمدرس، حيث أصبحت تمارس من طرف أي شخص سواء أكان معلما أولا، وفي أي مكان مما جعلها تمثل مظهرا من مظاهر الخلل في نظام التعليم والتحصيل العلمي، وأصبحت تشكل واقعا وعبئا ثقيلا على الأولياء وعامل ضغط على نمط حياتهم، وجسدت مظاهر عدم تكافؤ الفرص بين أبناء المجتمع الواحد، وهذا ما أوضحته دراسة (كرايس و بلغازي ، 2017 ، صفحة 252) بعنوان "ظاهرة الدروس الخصوصية في الجزائر - عودة إلى جذور الأزمة" والتي أوضح من خلالها عوامل انتشار هذه الظاهرة، إذ يعتبر أن: "الدروس الخصوصية لم تكن وليدة اللحظة، أو أنها خرجت من العدم، بل هي نتيجة تراكم مجموعة من الأزمات داخل المدرسة الجزائرية أو المنظومة التربوية بصفة عامة، جعلها تعيش حالة من الفوضى على مستوى مختلف أبنيتها، وبذلك هي في نظر المجتمع بيئة غير مساعدة على احتضان عملية تعليمية ذات نجاعة ومردودية، وهنا أصبحت تلك الوضعية المتأزمة تحتم على المجتمع البحث عن فضاء آخر لمرافقة أبنائهم في تحصيلهم العلمي، حيث أصبحت الدروس

الخصوصية والتي تعتمد على مقابل مادي هي الحل للكثير من الأسر، وهنا يمكن القول: هل بداية تفكير المجتمع الجزائري في تقديم مقابل مادي من أجل تعليم أبنائهم -هذه المسألة التي لم تكن مطروحة في مجتمع من ثوابته مجانية التعليم- هي بداية للتفكير في خلق المدرسة الخاصة، بكل ما تحمله من تبعات؟

هذا الوضع فتح النقاش بين المعنيين بالعملية التربوية من أولياء، ومعلمين، وباحثين، وتلاميذ حول العوامل التي أدت إلى انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية في جميع المراحل الدراسية، فمنهم من يعتبر أن العامل الأساسي هو المعلم، بسبب أن الرواتب التي يتقاضونها لا تفي بمتطلبات حياتهم اليومية، ومنهم من يربطها بالتلاميذ وأسرهم، ومنهم من يجعل المؤسسة التربوية هي المسؤولة عن ذلك، كما أن البعض يرجعها إلى أن الإصلاحات التي مست المناهج الدراسية وطبيعة إعدادها، تشكل عاملا من العوامل التي تسهم في انتشار تلك الظاهرة (مصطفى و كورات، 2019)، (لعزاي، 2018)، (بن ديدة و مخلوف، 2017)، (قرقازي و بوعناقة، 2017)، و (المسعود، 2015).

من هذا المنطلق، فإنه يمكن اعتبار أن مشكلة الدروس الخصوصية باتت بمثابة الثمن الذي يدفعه المجتمع نتيجة إخفاق بعض مؤسساته التربوية في أداء وظائفها التعليمية، وعدم تكيفها مع التغيرات البيئية المحيطة بها، وافتقادها للمعلومات الكافية حول تأثيرها على النظام التعليمي في ظل تزايد الوعي بأهمية التعليم بالنسبة للفرد اقتصاديا واجتماعيا. إضافة إلى ذلك، ونتيجة تعقد النظم التعليمية، أصبحت الدروس الخصوصية وسيلة فقط من أجل الانتقال للمقعد الدراسي، مهما كان الثمن وبصرف النظر عن القيمة العلمية، وهو ما أثبتته دراسة (قادري، 2021، صفحة 22) حيث بينت أن الكثير من التلاميذ يلجؤون للدروس الخصوصية لتدارك الضعف في مستواهم الدراسي، إلا أن ذلك قد أثر على أركان العملية التعليمية بسبب اتخاذها عادة وعرفا، وبالتالي عدم الاعتماد على النفس في التعلم المدرسي.

تأتي أهمية هذه الدراسة في أن الدروس الخصوصية تعد مشكلة خطيرة، حيث أنها تقف عائقا أمام عملية تطوير القدرات والمهارات والمعارف لدى التلاميذ، مما قد ينعكس على وظيفة المؤسسات التربوية، كما تأتي أهميتها أيضا في تحديد العوامل المساهمة في انتشار الظاهرة، و الكشف عن الأسباب الفعلية التي أدت بالتلاميذ وأولياءهم والمعلمين اللجوء إلى الدروس الخصوصية، فيما تكمن أهميتها العملية في تحديد ما تخلفه من آثار اقتصادية واجتماعية وحتى أخلاقية على المجتمع ككل، وهو ما من شأنه أن يساهم في تصور مقترحات عملية لمواجهة هذه الظاهرة.

لذلك تم التطرق في هذه الدراسة إلى ظاهرة الدروس الخصوصية، من خلال الإجابة على التساؤلات التالية:

- ما المقصود بالدروس الخصوصية وما هي خصائصها؟
- ما هي العوامل المرتبطة بظاهرة الدروس الخصوصية في المجتمع الجزائري، وما الأسباب التي أدت إلى سرعة انتشارها في مختلف المراحل الدراسية؟

- ما هي الآثار التي تخلفها على منظومة التربية والتعليم في الجزائر، كنظام يستهدف تحقيق النمو الشامل للطلاب في جميع جوانب شخصيتهم، فضلا عن تأثيراتها التربوية والاجتماعية والاقتصادية؟

أولاً: الدروس الخصوصية (المفهوم والخصائص)

1. تعريف الدروس الخصوصية

تُعرّف الدروس الخصوصية بمسميات متعددة، فهناك من يطلق عليها اسم "نظام التعليم المدرسي الظلي" shadow education system أو "L'éducation de l'ombre"، أو الدروس الخصوصية التكميلية private supplementary tutoring، لكنها تصب جميعها في نفس المعنى بأبعاد متعددة، فهي تعتبر دروساً ذات نمط تعليمي موازي لنظام المدرسة النظامية، وتتضمن أنشطة تعليمية تجري خارج المدرسة (في المساء أو في عطلات نهاية الأسبوع أو أثناء العطل المدرسية)، والتي تأخذ شكل: التعليم الخاص، الدعم (غالباً بالدفع)، مدارس للتقوية والدعم أو للتحضير للامتحانات، أين يمكن تقديم هذا الدعم الخاص بشكل فردي، أو في مجموعات صغيرة، أو لصف كامل. وللدروس الخاصة عدة وظائف منها: تقديم المساعدة على الاستدراك، ومساعدة التلاميذ المتأخرين أو الذين يواجهون صعوبات في التعلم والتحصيل، تجنب تكرار وإعادة السنة الدراسية، وتحسين مهارات التلاميذ وتوفير كل الفرص الممكنة لهم من أجل النجاح في المسابقات أو الدخول في مسار انتقائي (التوجيه) (Glasman & Besson, 2004, p. 53)، فهي على هذا النحو تعتبر دروساً تتم خارج النظام المدرسي الرسمي، حيث يدرس المعلم مادة معينة في مقابل مكسب مادي (طبيب، 2008، صفحة 4).

وفي تعريف آخر، يقصد بها ظاهرة مجتمعية يتم فيها توصيل المعلومات والحقائق والنظريات والمفاهيم المقررة في محتويات المناهج الدراسية للتلميذ عن طريق المعلم وبمقابل مادي. وهناك من ذهب إلى اعتبارها نوعاً من استغلال السلطة من قبل المعلم نحو التلميذ حيث تعد وسيلة للمكسب المادي للمعلم عن طريق التلاميذ، وهو تعريف يركز على البعد المادي.

أما العنزي فيعرفها بأنها عملية تعليمية تتم بين طالب ومدرس، يتم بموجبها تدريس طالب مادة دراسية أو جزء منها، لوحده أو ضمن مجموعة، وبأجر يحدد من قبل الطرفين وحسب اتفاقهم (العنزي، 2010، صفحة 90).

بينما هناك من يركز على البعد غير النظامي لهذه الدروس: "حيث يُشار إليها على أنها مساعدة مقدمة للتلميذ خارج نطاق الدروس النظامية الموجهة له في المؤسسة التي يزاول فيها تعليمه، وبشكل مستمر، وهي بهذا تعد شكلاً من أشكال المرافقة على التعلم، يقوم بها المدرس بمقابل مادي محدد مسبقاً، وفي المواد التي يتلقاها المقبل على الدرس الخصوصي في السنة الدراسية المقررة سواء بشكل فردي أو جماعي (قادري، 2021، صفحة 11)، أما تعريف الموسوعة العلمية للتربية للدروس الخصوصية: فهي كل جهد تعليمي يحصل عليه الطالب خارج الفصل الدراسي بحيث يكون الجهد منتظماً ومتكرراً وبأجر متفق عليه (الرشيدي وآخرون، 2004، صفحة 275).

وهناك من يركز على بعد الأشكال التي تقدم وفقها هذه الدروس، ففي تعريف التيمي هي دروس لها أشكال متعددة، فمنها ما هو واحد مقابل واحد، والذي يكون غالبا في منزل الطالب أو المدرس الخصوصي، وهناك ما هو عبارة عن مجموعات صغيرة بما يمكن من تخصيص وقت كاف للطلبة وبشكل فردي، ومنها ما يتم في مراكز أكاديمية متخصصة تجمع بين المزايا التجارية والتعليمية (التيمي، 2014، صفحة 709).

بينما هناك من يركز على أن الهدف من الدروس الخصوصية هو تحسين الأداء المدرسي باعتبارها مجموعة من الأنشطة التركيبية يتم تطويرها خارج المدرسة، بهدف رئيس يتمثل في تحسين الأداء المدرسي للتلاميذ (مصطفى، 2017، صفحة 86).

أما المدرس الخصوصي فهو: "أستاذ خاص يكون إما مدرسا يعمل بقطاع التعليم ويكون مكلفا بتدريس مادة معينة، وقد يكون ممن قد ألم بالبرنامج الدراسي المزمع تدريسه لتلاميذ الدروس الخصوصية، ولا يمارس مهنة التدريس النظامي، فإضافة إلى معلمي الدروس الخصوصية - والذين أصبح يطلق عليهم محترفي الدروس الخصوصية - نجد الطلبة الجامعيين من كلا الجنسين، أصبحوا يقدمون الدروس في ساعات فراغهم بمقابل مالي لسد متطلبات الدراسة، وتوفير مصروف إضافي بشكل منتظم على امتداد السنة الجامعية (سني و يحيوي، 2020، صفحة 528).

وتختلف الدروس الخصوصية عن الدروس التديمية، كما أوضحه رولاند بارسوفالان في أن الدروس التديمية لا تعد مرافقة المتعلم على استيعاب ما يدركه في القسم، وعلى إنجاز واجباته فقط، بل توجهه كيف يتعايش مع البيئة التعليمية، لذلك قد يُشرف عليها أشخاص ليسوا بالضرورة مهنيين، لكن متطوعين، وقد لا ينتمون إلى المحيط المدرسي (الأولياء، الأصدقاء مثلا)، خارج الزمن الدراسي، وخارج المدرسة، وهذا الذي يجعل مدتها تفوق المدة الزمنية التي يقضيها المتعلم في الدروس الخصوصية المتعلقة بالحجم الساعي للمادة (الحياة الدراسية فقط)؛ وهي بذلك تكون طيلة الحياة الدراسية والشخصية (أثناء الدراسة وفي العطل) (قادري، 2021، صفحة 12).

اما تعريف وزارة التربية الوطنية الجزائرية فإنه يُعتبر الدروس التديمية (دروس التقوية) تعليما نظاميا يُوجه للتلميذ في مدرسته من قبل أساتذة مؤسسته التربوية بصفة مجانية، تقدم خارج الزمن الدراسي للمواد المبرمجة له باستغلال العطل الأسبوعية، والأسبوع الأول من كل عطلة مدرسية رسمية، من أجل توضيح نقاط الضعف في الدروس المقدمة مسبقاً، وتشجيع التلاميذ وتحفيزهم على المراجعة ضمن أفواج (وزارة التربية الوطنية، 2013، صفحة 29).

من خلال ما تقدم من تعاريف يتبين أن للدروس الخصوصية ثلاث سمات مشتركة، وهي: الانفصال والبعد عن النظام التعليمي الرسمي باعتبارها نشاطا منهجيا إضافيا، وأن رصيد المعلم المعرفي يحكمه ويقوده للربح المادي، وأخيرا فإن توقعات التلميذ من معلم الدروس الخصوصية أعلى من توقعاته من المعلم الذي يدرس له بالمؤسسة التعليمية.

وعليه يمكننا تعريف الدروس الخصوصية بأنها ذلك النشاط غير الرسمي الذي يخضع لتصورات واجتهادات فردية من جانب التلميذ وولي أمره والمعلم، تتم بصورة عشوائية غير مقننة لا من حيث الزمن ولا المكان، وتقدم خارج أوقات الدراسة، ولا تشرف عليها جهات مسئولة.

2. خصائص الدروس الخصوصية

- تتميز الدروس الخصوصية بعدد من الخصائص منها (مصطفى، 2017، صفحة 57):
- التفريد الأكبر للتعليم: أي أن التدريس الخصوصي يتميز بتقديم تعليم أكثر فردية واهتماماً بالطلاب الفردي، مما هو ممكن في المدارس الرسمية.
- أقل رسمية وأكثر مرونة: من خصائص الدروس الخصوصية اعتمادها على آليات أكثر مرونة في الوقت والمكان، كما يتعامل مع أعداد من الطلاب تتراوح بين الفرد الواحد والمجموعات الكبيرة.
- الاعتمادية: التدريس الخصوصي ليس منفصلاً عن التعليم الرسمي، لأنه يعتمد على مناهجه ومقرراته.
- التكميلية: يتميز بأنه تدريس لا يحل محل التعليم المدرسي الرسمي، ولكن يكمل جوانب الضعف والنقص فيه.
- الأسر هي من تتحمل كلفة هذا النمط من التعليم.

ما يلاحظ على هذه الخصائص التي تميز الدروس الخصوصية أنها تحمل ميزات إيجابية لتطوير ودعم التعليم المدرسي الرسمي التي لا يمكن أن يحققها هذا الأخير، كتفريد التعليم، والمرونة، والتعلم في سياقات غير رسمية، وأخرى مرتبطة بالتعليم الرسمي، كالاتمادية وتكفل الأسر برسوم هذا النمط من التعليم. وهي حسب الباحثين تعتبر سمات مقبولة إلى حد ما، وتسهم في دعم التعليم الرسمي.

3. أشكال الدروس الخصوصية

3.1. الدروس الخصوصية التقليدية خارج المدرسة

وتتضمن أشكالاً عديدة: هي الدروس الخصوصية الفردية، والدروس الخصوصية لمجموعات الطلاب (وتكون في بيوت الطلاب، أو المدرسين الخصوصيين، ودور المراكز المتخصصة)، وتكون لأعداد كبيرة من الطلاب في قاعات دراسة واسعة (مصطفى، 2017، صفحة 58).

3.2. الدروس الخصوصية عبر الإنترنت

تعتبر الدروس الخصوصية عبر الإنترنت شكلاً آخر من أشكال الدروس الخصوصية، حيث يتلقى من خلالها التلميذ الدعم والمساعدة التعليمية، سواء كانت مجدولة أو حسب الطلب، ويمكن للمؤسسة تقديم دروس خصوصية عبر الإنترنت من خلال موقع تعليمي داخلي أو خارجي، أو من خلال أنظمة إدارة التعلم (LMS) تضمن الاتصال بين التلميذ والمعلم (الدرشة، السبورة البيضاء، المحاضرات المتلفزة... الخ)، ومن بينها شركة Tutorhub البريطانية التي تعتبر أكبر مركز للتدريس الخصوصي عبر الإنترنت، حيث تضم المئات من المدرسين الخصوصيين (مصطفى، 2017، صفحة 93)، كما أن البيانات التعليمية عبر الإنترنت المطبقة في التعليم أيضاً تستخدم بيئة التعلم الافتراضية مثل: Moodle , Sakai, Web CT، بعض هذه الأنظمة مدفوعة، ولكن بعضها مجاني ومفتوح المصدر

مثل Hangouts , Google+ . ويمكن تقديم الدروس الخصوصية عبر الانترنت إما عن طريق رابط في LMS أو مباشرة من خلال منصة خدمة التدريس، حيث قد يُطلب من المشترك دفع وقت التدريس قبل تقديم الخدمة، كما تُقدّم العديد من المؤسسات التعليمية وكبار ناشري الكتب المدرسية قدرًا معينًا من الدروس الخصوصية دون تكلفة مباشرة على المتعلم. (Liu & Li, 2020, p. 97)

3.3. أنماط المدرسين الخصوصيين

شكلت الدروس الخصوصية فرصة للعديد من الأشخاص لممارسة هذه المهنة، سواء أولئك المرتبطين بمهنة التدريس بشكل مباشر أو من لديهم علاقة غير مباشرة بهذه الوظيفة، والواقع المشاهد أفرز صنفين من هؤلاء المدرسين، وهما:

1.3.3. فئة المدرسين المرتبطين بنظام التعليم الرسمي

وهم الأشخاص من مدرسي القسم ذاته الذي يحضره التلاميذ، أو مُدرسو المدرسة الآخرون التي ينتسب إليها التلميذ بالفعل، أو معلمو مدرسة أخرى غير التي ينتسب إليها التلميذ.

2.3.3. فئة المدرسين غير مرتبطين بنظام التعليم الرسمي

من بين هذه الفئات نجد أساتذة الجامعات خاصة أولئك الذين زاولوا مهام التدريس في مختلف مراحل التعليم وانتقلوا للعمل في مؤسسات التعليم العالي، أو المتقاعدين وأولئك الذين اختاروا التقاعد المسبق من قطاع التعليم، إلى جانب بعض طلبة وخريجو الجامعات في بعض التخصصات (رياضيات، فيزياء، لغات أجنبية...الخ).

ثانياً: مبررات اللجوء إلى الدروس الخصوصية (الأسباب والعوامل)

الدروس الخصوصية كظاهرة مجتمعية أصبحت تشكل واقعا لا يمكن إنكاره، وقد تكون هناك ضرورة فعلية لدى البعض، حيث نجد أنها موجودة في أحسن الأنظمة التعليمية وأكفئها، ولكن انتشارها في مختلف المراحل التعليمية وبين جميع التلاميذ، هو ما جعلها تمثل مظهرا من مظاهر الخلل في الأنظمة التعليمية، وعامل ضغط إضافي على الأولياء (صدقاوي، 2015، صفحة 116)، وإن كانت معظم الدراسات التي تناولت هذا الموضوع تشير إلى أن عوامل انتشار الدروس الخصوصية يعود بالأساس إلى ضعف مكونات العملية التعليمية في المدارس (مصطفاوي و كورات، 2019) (لعزاي، 2018) (المسعود، 2015)، إلا أن الأولياء يشيرون إلى النظام التعليمي ككل وعدم فعاليته في تعليم أبنائهم، بينما المعلمون يشيرون إلى ظروف المجتمع التي تدفعهم إلى تحسين مستواهم المادي ليتمكنوا من مواجهة أعباء الحياة (قادري، 2021)، هناك إذاً عدة عوامل تجمعت وشكلت بيئة مواتية لنمو هذه الظاهرة وتفشيها يمكننا إرجاعها إلى ما يلي:

1. عوامل مرتبطة بالمنظومة التعليمية

1.1. المعلم

يعتبر المعلم من أهم مدخلات العملية التعليمية، ويعتمد نجاحه على مدى تمكنه من مهارات التدريس وتميزه بالسمات الشخصية المناسبة، وتوفر المناخ التربوي المناسب، إضافة إلى التحفيز المادي وفرص التكوين والنمو، وكذا التقويم المستمر لأدائه ومتابعته. غير أن الواقع يبين أن هناك العديد من العوامل التي تدفع الأستاذ إلى تقديم الدروس الخصوصية، ومنها:

- تدني أجور المعلمين ومحاولتهم التعويض عن ذلك: بفعل تدهور الوضع المعيشي للمعلم اضطره للبحث عن مصدر رزق إضافي لتأمين حياته، وهي أولوية توازي علمه وتجربته (كرايس و بلغازي ، 2017، صفحة 253).

- الفساد التعليمي: حيث يرتبط التدريس الخصوصي في جانب مهم منه بفساد المعلم ، الذي يعرفه مارك براي mark bray بأنه "عمل ينتهك به المعلم سلطته على طلابه" (Kobakhidze, 2014, p. 461) ، ويتبلور ذلك من خلال تشجيع التلاميذ بشكل مباشر أو غير مباشر لتلقي الدروس الخصوصية، كأن يتقاعس بعض المعلمين عن القيام بدورهم التعليمي بالجهد الكافي داخل القسم، وعدم قيامهم بدورهم المنوط على الوجه الأكمل، وعدم بذل جهد في تنويع طرق التدريس التي تتلاءم مع مستويات تلاميذهم، وعدم استخدامهم لمبدأ الفروق الفردية، وعدم الاستعانة بالوسائل والتقنيات التعليمية، للضغط على التلاميذ للاتجاه للدرس الخصوصي (بن سماعيل ، 2019، صفحة 384).

- ضعف تأهيل بعض المعلمين مهنيا وتربويا، جعلهم غير قادرين على مواكبة الإصلاحات والتغيرات المتتالية في المناهج والبرامج التعليمية، ما انعكس سلبا على مردودهم وتحكمهم في تعليم المواد الدراسية (قرقازي و بوعناقة، 2017، صفحة 162) .

- حادثة خبرة بعض المعلمين في التدريس وغياب برامج التكوين والتطوير المستمر جعل أسلوبهم في الشرح والتبسيط ضعيفا.

1. 2 التلميذ

يمكن تلخيص أسباب اللجوء إلى الدروس الخصوصية فيما يلي: (المسعود ، 2015، صفحة 280) - رغبة التلاميذ في تحسين مستوياتهم الدراسية ومعالجة الثغرات والنقائص في بعض المواد الدراسية.

- قلة اهتمام الطلبة بالمادة الدراسية في المدارس النظامية.
- اختيار التلميذ لتخصص دراسي لا يتناسب وقدراته المعرفية.
- أما (مصطفاوي و كورات، 2019) فقد اعتبرا أن رغبة الطالب في الحصول على التخصصات المرموقة والمرغوبة اجتماعيا من بين الأسباب الرئيسة في التوجه إلى الدروس الخصوصية.

- الخوف من الرسوب في المواد الدراسية.
- ضعف ثقة الطالب في قدراته على التحصيل العلمي بمفرده، ويعتبرها فرصة لإنجاز واجباته ومراجعة وفهم دروسه بمساعدة الأستاذ أو الزملاء.
- كثرة الغياب.

- الاعتقاد السائد لدى غالبية التلاميذ أن الدروس الخصوصية فرصة لتحضير الامتحانات وتحصيل علامات مرتفعة (سلامي و مسعودي ، 2016، صفحة 453).

- الأقران الذين يتلقون هذه الدروس لهم دور كبير في انتشار هذه الظاهرة، وذلك عندما يقلد التلميذ أقرانه الذين

يتلقون الدروس الخصوصية فيضغط على والديه من أجل اللحاق بركب هذه الدروس، وكذلك قناعة التلاميذ وأولياء الأمور بأن مثل هذه الدروس تسهم في تحسين المستوى التعليمي (Glewwe & Kremer, 2005).

1.3 البيئة المدرسية

- عدم متابعة الإدارة المدرسية لأداء المعلمين، والتراخي والتغافل أحيانا في تطبيق القوانين والمراقبة إرضاء لهذه الفئات المهنية.

- ضعف العلاقة بين المعلمين والإدارة، نتج عنه عدم الاكتراث والتقاعس في مراقبة البرامج الدراسية النظامية كما وكيفا.

- تردي ظروف تدرّس التلاميذ في المدارس النظامية (الاكتظاظ، انعدام وسائل التدريس، الغياب...)، وهو ما ينعكس على سوء توزيع التلاميذ طبقا لتفوقهم، حيث يحتوي القسم الواحد على أنماط متباينة من التلاميذ من حيث مستواهم التعليمي، مما يؤدي الى تأخر المتفوقين منهم او إهمال التلاميذ الضعاف، وهو بذلك مبرر للتوجه إلى الدروس الخصوصية.

- فشل استراتيجية الدعم والمعالجة البيداغوجية التي تبنتها وزارة التربية الوطنية تنظيميا وبيداغوجيا في استقطاب التلاميذ والمعلمين، وتحولها إلى دروس مدفوعة الأجر من قبل بعض المعلمين باستغلال أقسام المدارس التي يعملون بها، وهو ما جعل وزارة التربية الوطنية تندد بهذه الممارسات، من خلال ما جاء في المنشور الوزاري رقم /247م. أ ج/م. ت. ت/أ /، 99 حيث جاء فيه : "...لقد لاحظت في الآونة الأخيرة استفحال ظاهرة إعطاء دروس خاصة داخل المؤسسات التعليمية، وهذا ما يتنافى والمنظومة التربوية، ناهيك عن المقابل المادي الذي يفرض على التلاميذ، وهذا التصرف اللاتربوي جعل أولياء التلاميذ ينتقدون المدرسة بما فيها" (خوشي ، 2013، صفحة 13).

- التحايل على القانون باتخاذ المدارس الخاصة والجمعيات كمنفذ لممارسة هذا النشاط.

1.4 المناهج الدراسية

- غياب فكرة المستهدف التعليمي: إن عدم وضوح الهدف من العملية التعليمية في ظل اعتماد مبدأ تكافؤ الفرص في التعليم والاعتماد على درجات الامتحانات فقط، أدى إلى تحول عملية التقييم لمستوى التعلم إلى هدف بدلا من التعلم ذاته، لاسيما مع غياب مستهدف تعليمي واضح، فأصبحت جودة العملية التعليمية تقاس فقط في نظر المجتمع (أسرة التلميذ أو سوق العمل) بدرجات الامتحانات النهائية للتلميذ وليس بالقدرات المعرفية والمهارية التي يكتسبها، أو بمعايير الأداء الفعلي للعملية التعليمية (زكي ، 2006، صفحة 56).

- ضخامة المناهج، وكثافتها، وعدم مراعاتها لقدرات ورغبات وميول التلاميذ (لعززي ، 2018، صفحة 91)

- كثرة الإضافات بدعوى التحديث دون أن يكون لها تأثير على مستوى أداء التلاميذ.

- قلة ارتباط المناهج بالواقع وبالبيئة المحيطة بالتلميذ، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار بأن من أهم المبادئ التي تقوم عليها طريقة التدريس عن طريق المقاربة بالكفاءات أنها تضع المتعلم على اتصال

مباشر بالواقع الذي يعيشه ويتعامل معه، وهذا غير متوفر في أغلب المدارس (قرقازي و بوعناقة، 2017، صفحة 162).

1. 5 نظم التقييم

التقييم المعتمد في مدارسنا مازال في شكله التقليدي، وهو يتمحور حول الامتحانات الموسمية التي تقيس فقط قدرة الطالب على الاسترجاع اللفظي للحصيلة المعرفية، وهو ما يعطي قيمة أكبر للدروس الخصوصية، حيث أن:

- التقييم الموسمي في نهاية الفصل الدراسي يغفل الأداء والمكتسبات التعليمية المستمرة أثناء الدراسة، مما يفقد الدروس الرسمية قيمتها لصالح الدروس الخصوصية.
- تركيز الامتحان على المكون النظري للمنهج، وإغفاله للمكون المهاري، والقيمي، والموقف للتعلم، يُفقد التقييم موضوعيته ومعياريته وقيمه المضافة على عملية التعلم، وهو ما يحفز مبرر التوجه نحو الدروس الخصوصية.
- الامتحانات في وضعها الحالي لا تساعد في تقييم أداء المؤسسات التعليمية، وبالتالي يضعف الدور الرقابي والتقييمي على المعلمين، ويشجع في التوجه إلى الدروس الخصوصية.

2. عوامل متعلقة بالأسر

- المباشرة بين الأسر في دخول الطالب للدروس الخصوصية: بعض الأسر تتخذ من هذه الدروس كجزء من الشكل الاجتماعي وكعملية مظهرية، وأصبح المعلم الخصوصي بالنسبة لهؤلاء التلاميذ شرطا أساسيا لاجتياز الامتحان (بن ديدة و مخلوف ، 2017، صفحة 603).
- تعدد الدروس الخصوصية في نظر الأسر واحدة من استعدادات عديدة للانتقال إلى مرحلة تعليمية أعلى أو لدخول الجامعة، كما تعتبر شبه ضمان للاجتياز والنجاح في الامتحانات (بن زروق و حديبي ، 2011، صفحة 112).
- رغبة اختيار الوالدين أحد المسارين (علمي/أدبي) للتعلم مما أدى إلى انتشار الشعب المرموقة والمرغوبة بأعلى العلامات، وتنافس الأولياء لإلحاق أبنائهم بهذه الشعب.
- ضعف التعاون بين الأولياء والمؤسسات التعليمية.
- ضعف ثقة الأولياء في طرق ونوعية التدريس في المؤسسات التعليمية.
- عدم تفرغ الأولياء لمتابعة أبنائهم.
- تدني مستوى التعليم لدى بعض الأولياء.
- محاولة تجنب الأولياء الشعور بالتقصير أمام أبنائهم.

3. عوامل متعلقة بالتغيرات الاجتماعية والاقتصادية

- المستوى الثقافي للأسر والميل العائلي للتعليم: وهذا يعني أن الأولياء الأكثر تعلما يكون لديهم استعداد كبير في توجيه أبنائهم إلى الدروس الخصوصية (بن ديدة و مخلوف ، 2017، صفحة 603).
- التحولات المادية للمجتمع وانتشار ثقافة النشاط الموازي وغير الرسمي في كافة المجالات، جعلت النظرة للدروس الخصوصية تقبل من طرف الجميع، وتمارس في العلن بمحاولة تقنينها وإعطائها حصانة العرف الاجتماعي مما جعل من الصعب تصور تلميذ من دون دروس خصوصية.

- التضخم السكاني وتقلص فرص التشغيل أدى إلى زيادة الطلب على التعليم كمنفذ نحو تحقيق فرص أفضل للتوظيف مستقبلا.

ثالثا: الآثار المترتبة على انتشار الدروس الخصوصية

من خلال ما سبق تقديمه من مبررات اللجوء إلى الدروس الخصوصية، يمكن اعتبار أن هذه الأخيرة ظاهرة معقدة تنجم عن العديد من الأسباب والعوامل المتنوعة والمتداخلة، تترتب عنها آثار تربوية واقتصادية واجتماعية، فعلى الرغم من الإيجابيات التي قد توفرها هذه الدروس من تقوية التلاميذ الضعاف، وزيادة من فرص تفوق المجدين منهم، وتوعية التلاميذ على المواظبة والاستذكار من بداية العام الدراسي، والمساعدة على حل بعض المشكلات التي قد يتعرض لها التلاميذ كالانقطاع عن الدراسة، وضعف بعض المعلمين، وضعف متابعة الأولياء (Bray, 2003, p. 611) هذا بالنسبة للجوانب الإيجابية، أما بالنسبة للآثار السلبية فهي تتمثل في:

1. الخلل في مكونات العملية التعليمية

أدى اهتمام المنظومة التربوية في الجزائر بعد الاستقلال بتعميم التعليم وضمان مجانيته إلى خروج أجيال من المدرسين، وهذه النتيجة بدأت تلقي بثقلها على نجاعة العملية التعليمية، وصورة المعلم، حيث لم تعد وظيفة التعليم تمتلك تلك المكانة الاجتماعية داخل المجتمع، ذلك أن مهنة التعليم لم تعد قادرة على توفير الحياة الكريمة للمشتغلين بها، خاصة من الناحية المادية، وهذا ما يبدو جليا في الحركات الاحتجاجية التي أصبحت شبه سنوية للمعلمين، والتي ترفع في أغلبها مطالب مادية كتحسين الأجور وتحسين الظروف الاجتماعية، والمطالبة بإيجاد نظام للترقية بهدف تحريك الأجور. كما أن ضعف برامج تدريب الأساتذة وضعف دعمهم المادي، سينعكس سلبا على ما يمكن أن يقدموه من قيمة مضافة للعملية التعليمية، هذه الحالة المزرية للمعلم ستجعله بالضرورة يبحث عن مصدر آخر لتحسين ظروفه المادية والاجتماعية، كما أن تركيز النظام التعليمي على الإطار المعرفي للمتعلم، وعلى الحفظ والاسترجاع الآلي، جعل مهمته سهلة ومحدودة، وأعطت لمدرسي الدروس الخصوصية القدرة على منافسة المدرسة واستقطاب الطلاب، فالعملية لا تستلزم أكثر من شرح الدرس بطريقة أو بأخرى حتى يستوعبه ويحفظه الطالب واسترجاع ذلك في ورقة الامتحان، فيفقد بذلك ميزة الاجتهاد و البحث والتحليل والاعتماد على النفس، كل هذا أدى إلى جملة من الآثار على مكونات العملية التعليمية نذكر منها:

- فقدان هيبة المعلم في القسم بتنقله من منزل إلى آخر أو من مجموعة تلاميذ إلى أخرى وإلى ساعات متأخرة من الليل، إضافة إلى كونه يصبح يفاوض ويقبض من التلميذ قيمة مادية، مما يشعر التلميذ بحالة من التعالي وعدم الاحترام لمعلميه (قرقازي و بوعناقة، 2017، صفحة 162).

- ضياع مفهوم الاهتمام بالمكون المهاري والتطبيقي للعملية التعليمية، بجعله خازنا لمعلومات لا يفهمها ولم يستوعبها بل حفظها ليمتحن فيها، حيث تهدف الدروس الخصوصية إلى تدريبه على كم كبير من الأسئلة التي يتكرر الامتحان فيها (وزارة التربية الوطنية، 2013).

- تضاول دور المؤسسات التعليمية وتخلفها وجمودها وانهايار أدائها، باعتبارها الفضاء الذي يتلقى فيه التلميذ ليس المعارف فقط، وإنما الأخلاق والقيم الاجتماعية أيضا، فهي تعده للحياة بشكل كامل.
 - ظهور الانحرافات للعاملين بالتعليم في مجالات الالتزام الوظيفي والإدارة التعليمية والامتحانات.
 - فقدان مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، فهناك طلاب ذووا قدرات ذهنية عالية، ولكن قدراتهم المالية متواضعة حال دون حصولهم على هذا النوع من الدروس.
 - ضعف المنتج التعليمي، وانتقال فكرة الدروس الخصوصية ومفهوم النشاط الموازي مع التلميذ، من كل مرحلة تعليمية إلى المرحلة التالية لها، وحتى بعد تخرجه وانتقاله لسوق العمل.
 - خلق حساسية بين المعلمين أنفسهم في المدرسة الواحدة، وقد تتعداه إلى خلق حساسية بين المعلم والتلميذ الذي يسجل عند معلم آخر.
 - فقدان الحماس للتعلم والتعليم، بعدم شعور التلميذ بالحاجة للتركيز والاهتمام في القسم الرسمي لحصوله على نفس المعلومات في الدرس الخصوصي، حيث يصبح التلميذ غير مهتم بالدرس، لأن لديه بديلا آخر عن المدرسة، وهو ما يشتت اهتمامه ويسبب له إرباكا في التحضير والاستيعاب (أبو الخير، 2013).
 - ضعف شخصية التلميذ نتيجة فقدان الاعتماد على النفس، وغرس روح الاتكالية بالاعتماد على الغير، وتدني ثقتهم بأنفسهم (صادق، 1990).
 - كثافة الدروس الخصوصية وتوقيتها خارج الدوام الرسمي يزيد في إعياء التلاميذ، ويسبب لهم مشاكل صحية ونفسية وتثقل كاهلهم، وتحرمهم من حاجتهم إلى الراحة والترويح عن النفس الذي يلعب دورا مهما في نموهم المتوازن (وزارة التربية الوطنية، 2013).
 - إفراز سلوكيات غير مرغوبة مثل عدم احترام التلاميذ للنظام المدرسي، والغياب، والتأخر عن الحصص الدراسية (المواظبة)، وعدم التركيز والتفاعل مع المعلم، وعدم الانضباط، والإزعاج داخل القسم (Kim, 2007, p. 17).
 - أصبحت الدروس الخصوصية فرصة للغرباء عن النظام التعليمي الرسمي، والذين يفتقدون المؤهلات العلمية والمهنية في ممارسة هذه الوظيفة، وهو ما يؤدي إلى خلل في تقديم المادة التعليمية وعدم مراقبة محتواها.
- 2. خلل في البنية الاجتماعية**
- تقوم المدرسة كمؤسسة اجتماعية، نظرا للطابع السوسولوجي لها، بوظيفة التطبيع الاجتماعي والتنشئة الاجتماعية والثقافية والسياسية، بما تمارسه على المتلقي (الناشئ) من محاولة تشريبه قيم ومثل ومعايير ومعتقدات المجتمع الذي ينتمي إليه، ولا يتم ذلك إلا من خلال مضامين ومقررات ومناهج دراسية متفق بشأنها بين ممثلي الأمة والسلطات المختصة في المجال، إلا أن هذه الغايات تغيب تماما وتتلاشى عندما يهتم التلاميذ وأوليائهم بالدروس الخصوصية كدروس موازية للعملية التعليمية، وبديلا عنها، وليست كدروس دعم فقط، وهذا أدى إلى ظهور جملة من الآثار على البنية الاجتماعية للمجتمع، نذكر منها:

- خلل في توازن القيم الاجتماعية لصالح فئة المعلمين غير الملتزمين على حساب قيم التعليم والمجتمع.
- زيادة الضغط على الأسر ماليا ونفسيا بانشغالهم طوال اليوم بأبنائهم بنقلهم من مكان لآخر لتلقي هذه الدروس (قرقازي و بوعناقة، 2017، صفحة 162).
- اختلاط التلاميذ في مجموعات الدروس الخصوصية التي تتصف بالسرية، وغياب الاشراف التربوي والمؤسسي يؤثر في أخلفة المجتمع وتراجع قيمه.
- اهتزاز ثقة المجتمع في التعليم النظامي ومصادقية المؤسسة التعليمية، مما يولد ضغطا بين المجتمع والقائمين عليه.
- ضياع وقت التلميذ بين المدرسة والدروس الخصوصية، بما يفقده الفرصة للقيام بأنشطة تنمي شخصيته ومهاراته وثقافته، وهو ما يضعف من انتائه الاجتماعي ويزيد من عزله، ويضعف قدرته على التكيف الاجتماعي والتفاعل مع المعلم أثناء التدريس، ما يؤدي إلى فقدان ثقته في المدرسة بصفتها مؤسسة لها أهدافها التربوية والاجتماعية (وزارة التربية الوطنية، 2013).
- انشغال الأولياء عن متابعة أبنائهم اعتقادا منهم أنهم عندما يوفر لهم الدروس الخصوصية قد ضمنوا لهم أعلى العلامات والنجاح.

3. خلل في البنية الاقتصادية

أمام الإقبال الكبير على الدروس الخصوصية من طرف التلاميذ، بالرغم من غلاء تكاليفها، فتحت وبرزت فضاءات (مباني مجهزة، منازل، مآرب وغيرها) مخصصة لتقديم هذه الدروس من طرف أساتذة معظمهم يعملون في المؤسسات التربوية النظامية الجزائرية، حيث نتجت عن هذه الفضاءات مدارس موازية ومنافسة للمؤسسات التربوية، وأصبحت كنوع من التجارة غير المنظمة، فأسعارها غير معلومة و أماكن وأوقات مزاولتها أيضا غير معلومة، والمشتغلون بها هم بصدد البحث عن الربح المادي فقط، ويمكن اعتبار دفع الأسر أموالا من أجل تدريس أبنائهم كاعتراف ضمني بأن الوضعية المادية للمعلمين داخل المدارس الرسمية غير ملائمة، وهي بذلك تتفهم تراجع أداء وظائفهم على أكمل وجه، وهو ما يمكن اعتباره إقرار بشرعنة الدروس الخصوصية، وأن من يريد المستوى التعليمي الأكبر عليه أن يدفع أكثر، وهذا ما أدى إلى ظهور جملة من الآثار على البنية الاقتصادية للمجتمع، نذكر منها:

- زيادة الإنفاق العائلي على الدروس الخصوصية، وخاصة إذا كان للأسر أكثر من ابن يتلقى هذه الدروس، وهو ما يؤثر على حجم الدخل لديهم حيث يبلغ معدل إنفاق الأسر في الجزائر على تلك الدروس التي قام بها أبناؤهم المترشحون لشهادات التعليم الثلاث بلغ في المتوسط 788,8 مليار سنتيم، ولمتابعة التلاميذ الدروس الخصوصية في مادة واحدة فقط، فإن الأسرة الجزائرية محدودة الدخل (أقل من 20 ألف دج) تخصص 28.5 % من دخلها للإنفاق على ثلاثة أبناء في مراحل التعليم الثلاث. أما الأسر متوسطة الدخل فتخصص حوالي 9 % بينما تخصص الأسرة مرتفعة الدخل أقل من 5% من دخلها (بوطيبة ، 2015، صفحة 113).

- تعتبر الدروس الخصوصية شكلا من أشكال الاقتصاد الخفي الذي لا يساهم في النمو الاقتصادي.
- التهرب الضريبي وعدم المساهمة في دعم التعليم.
- انحراف بعض المؤسسات التعليمية والتكوينية الخاصة عن أهدافها التنموية والتوجه للاستثمار في الدروس الخصوصية بدل تنمية الأنشطة الموكلة إليها.
- زيادة الممارسات السرية والفوضوية التي تدعم ثقافة السوق السوداء.

خاتمة ومقترحات الدراسة

إن الدروس الخصوصية ظاهرة استشرت في حياتنا اليومية وأصبحت جزء من واقعنا المعاش، ولم يعد منها للأسرة انفكاك، ومهما تباينت الآراء بين القبول والشجب، فذلك لا يغير من طبيعة حضورها في حياتنا بهذا الشكل الكبير، الأمر الذي يتطلب من القائمين على السياسة التربوية البحث في أسبابها ونتائجها، وإيجاد الحلول المناسبة سواء بتنظيمها أو منعها، حفاظا على قيم وغايات المدرسة، والمتطلبات المادية للأسر التي لا تستطيع أن تمنع أبناءها عن تلك الدروس. وفي ضوء ما تم تناوله، تم تقديم جملة من المقترحات، التي من شأنها المساهمة في التقليل من حدة وخطورة هذه الظاهرة:

- استعادة الحزم الإداري والانضباط في المؤسسات التعليمية.
- الاهتمام بالتنمية المهنية للمعلمين وتزويدهم بالمعارف والمهارات بشكل مستمر.
- مراجعة نظم التقييم المعتمدة في المؤسسات التعليمية لتركز على الجانب العملي والمهاري.
- تشديد الرقابة الإدارية، والوظيفية، والمالية، والضريبية على ممارسي هذه الدروس، وكذا على المؤسسات التي تستقبلها.
- مراجعة أجور المعلمين بزيادة رواتبهم بشكل يغنيهم عن الحاجة إلى الدروس الخصوصية.
- إعادة النظر في مجانية التعليم مادام غالبية التلاميذ قادرين على تحمل تكاليف الدروس الخصوصية.
- استرجاع المدرسة لحزمها وهيبتها من خلال إعادة بعث دروس الدعم للتلاميذ الضعاف بمساهمة مالية رمزية من قبل الأولياء.
- إعادة النظر في بعض المقررات الدراسية، لتتلاءم مع قدراتهم ومستوياتهم وتلبي احتياجاتهم من جهة، وحتى لا يضطر المعلم في الإسراع لتقديم الدروس بحجة إنهاء البرنامج من جهة أخرى، وهو ما يؤثر على فهم واستيعاب التلاميذ.
- الحرص على توفير أقسام غير مكتظة حتى لا تكون مبررا للنفور من المدرسة والتوجه نحو الدروس الخصوصية، وذلك من خلال إعادة التخطيط والتنظيم التربوي للمدارس التي تشهد اكتظاظا كبيرا.
- استبدال الدروس الخصوصية بدروس أكثر تنظيما وممارستها في المؤسسات الرسمية لجميع التلاميذ الراغبين فيها بمساهمة مالية مدروسة ومحددة توجه مباشرة لصالح المعلمين المكلفين بهذه الدروس.
- الاهتمام بتحسين البيئة المدرسية بجعلها بيئة تساهم في تطوير التعليم والتعلم.
- توعية الأولياء بضرورة متابعة أبنائهم، وتبيان خطر الدروس الخصوصية على العملية التعليمية، وتكوين شخصية أولادهم، وذلك من خلال الاجتماعات الدورية بينهم وبين الأسرة التربوية.
- توعية التلاميذ بأهمية الاعتماد على أنفسهم والولاء للمدرسة النظامية

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

1. أبو الخير، إبراهيم. (2013). مشكلة الدروس الخصوصية.... أسبابها وعلاجها Retrieved 31 16, 2021, from <https://aboalker.ahlamontada.com/>
2. بن خيرة، عيسى وحنطابلي، يوسف (2021)، لدروس الخصوصية وأثرها في العلاقات الاجتماعية للجماعة التربوية،
3. مجلة المحترف لعلوم الرياضة والعلوم الانسانية والاجتماعية، 8 (2)، ص ص 192 - 213.
4. بن ديدة، بغداد ومخلوف ، بشير. (2017). ظاهرة الدروس الخصوصية واستيعابها داخل المؤسسة التربوية. مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ورقلة، 9 (31)، الصفحات 601- 610.
5. بن زروق، العياشي وحديبي ، حميد. (2011). اتجاهات الاساتذة والتلاميذ والأولياء نحو الدروس التدميرية الخاصة
6. بالجزائر . المجلة الجزائرية للتربية والصحة النفسية، جامعة الجزائر، 2 (4)، الصفحات 112- 129.
7. بن سماعيل، فاطمة. (2019). الدروس الخصوصية قراءة تربوية في الأسباب والآثار. مجلة آفاق علمية، 2 المركز الجامعي تامنغست، 11(2)، الصفحات 374-398.
8. بوطيبة، فيصل. (2015). كم تنفق الأسر الجزائرية على الدروس الخصوصية؟. مجاميع المعرفة، المركز الجامعي تندوف، 3(1) الصفحات 102-113.
9. التميمي، إيمان محمد رضا علي. (2014). أسباب ظاهرة الدروس الخصوصية وآثارها التربوية على طلبة المرحلة الثانوية في محافظة الزرقاء. دراسات العلوم التربوية، 41(2)، الصفحات 708-724.
10. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء. (2021). Retrieved 31 12, 2021, from <https://gate.ahram.org.eg/> .a
11. خوشي، سعاد. (2013). المردود التعليمي للمعلمة وعلاقته بالدروس الخصوصية. مجلة الأسرة والمجتمع، جامعة الجزائر، 3، 2(1)، الصفحات 70-94
12. الرشيد، بشير صالح وآخرون. (2004). الموسوعة العلمية للتربية، (ط.2). الكويت: مؤسسة التقدم العلمي.
13. زكي، ياسر محمد. (2006). الدروس الخصوصية وجه الاقتصاد الخفي يعطل استراتيجيات التعليم. ندوة استراتيجيات التطوير في المؤسسات العربية. جامعة الدول العربية: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

14. الزيودي، ماجد محمد (2016). الدروس الخصوصية لدى الاسر السعودية واتجاهاتهم نحوها في ضوء المتغيرات الديمغرافية. رسالة الخليج العربي، السعودية، (141)، الصفحات 69-87.
15. سلامي، خديجة ومسعودي ، طاهر .(2016). أثر الدروس الخصوصية على نجاح تلاميذ السنة الثالثة ثانوي في امتحان شهادة البكالوريا – دراسة ميدانية بجامعة زيان عاشور بالجلفة .-مجلة حقائق للدراسات النفسية والاجتماعية. 2(6) ، الصفحات 442-458.
16. سني،إبراهيم ويحياوي، نجاة .(2020). ظاهرة تسليع التعليم بين العوامل الاجتماعية والتربوية .مجلة العلوم الإنسانية،جامعة ام البواقي ،7(3) ، الصفحات 524-540.
17. صادق، محمد .(1990). ظاهرة الدروس الخصوصية .مصر: قسم الخدمات المدرسية، مديرية التربية والتعليم.
18. صدقاوي، كمال .(2015). الدروس الخصوصية في المنظومة التربوية بين الأسباب والتأثير على التحصيل الدراسي للتلاميذ في الإمتحانات الرسمية .مجلة الحكمة للدراسات التربوية والنفسية.4(7) ،الصفحات 184-216.
19. طيب، عزيزة عبد الله .(2008). الدروس الخصوصية في المرحلة الثانوية للبنات في مدينة جدة والعوامل التعليمية المؤثرة فيها .مجلة العلوم التربوية، السعودية، (2) ، الصفحات 1-30
20. العنزي، عبد الله .(2010). ظاهرة الدروس الخصوصية لدى طلبة المرحلة الثانوية في دولة الكويت من وجهة نظر المديرين والمعلمين .مجلة كلية التربية، الكويت، (81)، الصفحات 76-105.
21. قادري، حليلة .(2020). الدروس الخصوصية بين مطالب التلاميذ ومسؤولية الأساتذة .مجلة دراسات، جامعة بشار. 9(2) ، الصفحات 6-25.
22. قرقازي، وفاء وبوعنقة ، علي .(2017). الدروس الخصوصية ومدى تأثيرها على استقرار العملية التعليمية .مجلة الباحث الاجتماعي،جامعة قسنطينة2، 13(1)، الصفحات 157-253.
23. كرايس،الجيلالي وبلغازي ، محمد .(2017). ظاهرة الدروس الخصوصية في الجزائر-عودة الى جذور الازمة .-مجلة المعيار، المركز الجامعي تسيمسيلت ، 8(1) ، الصفحات 245-253
24. لعزازي، فتيحة .(2018). ظاهرة الدروس الخصوصية والنظام التعليمي وسبل علاجها .مجلة آفاق لعلم الاجتماع، جامعة البليدة، 8(2) الصفحات 79-97.
25. المسعود، طلحة .(2015). الدروس الخصوصية الأسباب، آثار الممارسة والعلاج .مجلة تطوير العلوم الاجتماعية، جامعة الجلفة، 8(1)، الصفحات 271-314.
26. مصطفىاوي، بوعناني وكورات، كريمة .(2019). أسباب انتشار الدروس الخصوصية في المرحلة الثانوية من وجهة نظر التلاميذ (دراسة ميدانية على عينة من ثانويات مدينة سعيدة). مجلة الشامل للعلوم التربوية والاجتماعية، جامعة الجلفة ، 1(2)، الصفحات 27-38.

27. مصطفى، نجم عماد عبد الكريم. (2017). الدروس الخصوصية وسياسات معالجتها في كل من المملكة المتحدة وجمهورية كوريا وجمهورية مصر العربية-دراسة مقارنة .-مجلة كلية علوم التربية، مصر، (3) ، الصفحات 50-120.
28. وزارة التربية الوطنية. (1998) . المنشور الوزاري رقم 280 المتعلق بالاستدراك والدعم، المؤرخ في 27 أكتوبر 1998.
29. وزارة التربية الوطنية. (2013). المنشور الوزاري رقم 385 المتعلق بعمليات تحسينية تتعلق بالدروس الخصوصية، المؤرخ في 30 أكتوبر 2013.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

31. Bray , M. (2013). shadow education: comparative perspectives on the expansion and implications of private supplementary tutoring. Procedia - Social and Behavioral Sciences, 77, 412-420.
32. Bray, M. (2003). Adverse Effects of Private Supplementary Tutoring: Dimensions, Implications and Government Responses. UNESCO. Institute for Educational Planning.
33. Galinié, A., & Heim, A. (2016). Inégalités scolaires : quels rôles jouent les cours privés ? Paris: Contribution au rapport du unesco. Les inégalités scolaires d'origines sociales et ethnoculturelle.
34. Glasman, D., & Besson, L. (2004). le travail des élèves pour l'école en dehors de l'école (2). (Chambery, Ed.) Université de Savoie.
35. Glewwe, P., & Kremer, M. (2005). school, teachers, and education outcomes in Developing Countries. In Eric.
36. Global Industry Analysts Inc. (2016). <http://www.strategyr.com/pressMCP-1597.asp>. retrived the 12 15, 2016, from A Global Strategic Business Report.
37. Kim, M. (2007). School choice and private supplementary education in South Korea. paper presented at the IIEP Policy Forum on Confronting the shadow education system: what government policies for what private tutoring? Paris: IIEP-UNESCO.
38. Kobakhidze, M. N. (2014). corruption risks of private tutoring: case of Georgia. Asia Pacific Journal of Education, 34(4), 455-475.
39. Liu, R. L., & Li, Y. C. (2020). action research to enrich learning in e-tutoring for remote schools. Systemic Practice and Action Research, 33(1), 95-110.
40. Maths , D. (2014). "The Cost of After-school Activities in the UK: How Much do Parents Spend?: A Research Report. London: United Kingdom.